

## محظور نشر هذا البيان قبل الساعة ١٨/٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩

### "الحرمان والإهمال يقوّضان أسس مكافحة الاتجار بالبشر" وفقاً لما يقوله مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

نيويورك، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩. أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) اليوم تقريراً عالمياً عن الاتجار بالأشخاص. ويقدم التقرير، استناداً إلى بيانات جُمعت من ١٥٥ بلداً، أول تقييم عالمي لنطاق الاتجار بالبشر وما يُتخذ من إجراءات لمكافحته. وهو يشتمل على ما يلي: نظرة مجملية عن أنماط الاتجار؛ والخطوات القانونية المتبعة في مواجهته؛ والمعلومات القطرية عن حالات الاتجار بالأشخاص المبلّغ عنها وعن الضحايا والملاحقات القضائية. وقال أنتونيو ماريّا كوستا، المدير العام للمكتب، "إن الرأي العام أخذ يتنبّه إلى واقع الرقّ المعاصر، لكن حكومات عديدة لا تزال تنكر ذلك. حتى إن هناك إهمالاً عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ عن حالات الاتجار بالبشر أو ملاحقة المتورطين فيها قضائياً".

### عدم كفاية الإدانات والمعلومات

إن عدد الإدانات في قضايا الاتجار بالبشر آخذ في الازدياد، وخاصة في حفنة من البلدان. بيد أن معدل الإدانات لدى معظم البلدان يكاد لا يتجاوز ١,٥ من كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وتقل هذه النسبة حتى عن المستوى المسجّل عادةً بشأن الجرائم النادرة (كالخطف في أوروبا الغربية)، وتقل كثيراً نسبياً عن عدد الضحايا المقدّر. وقال السيد كوستا "إن هناك نظماً جنائية عديدة تقلّل من فداحة هذه الجريمة". والواقع أنه منذ الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، لم يسجل بلدان اثنان من كل خمسة من البلدان التي يشملها تقرير المكتب إدانة واحدة. كما قال مدير المكتب "إما أن هذه البلدان لا تبصر المشكلة وإما أنها غير مجهزة على نحو كاف لمعالجتها أو أنها تعاني من الأمرين معاً. وقال السيد كوستا "وعلاوة على ذلك، لا تقوم بعض البلدان - ومنها بضعة بلدان كبيرة جدا - حتى بإبلاغنا عن المشكلة الموجودة بين ظهرائها. وهي "إما تعاني من خلل تنظيمي فيما يتعلق بجمع المعلومات وإما غير مستعدة لمشاركة أحد فيها - ربما درعاً للإحراج".

### نساء يتاجرن بالنساء

يفيد التقرير بأن أكثر أشكال الاتجار شيوعاً (٧٩ في المائة) هو الاستغلال الجنسي، مع أن هذا ربما كان خداعاً بصرياً. وضحياً الاستغلال الجنسي هم في الغالب من النساء والفتيات. والأمر المفاجئ أن النساء، في ما نسبته ٣٠ في المائة من البلدان التي قدمت معلومات عن جنس المتجرّن، يشكلن النسبة الأكبر من العاملين في مجال الاتجار. والواقع أن الجانيات يقمن بدور أكبر في الاتجار بالأشخاص مما هو في أي جريمة أخرى. ففي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، تبلغ نسبة الإناث أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع الإدانات المتعلقة بجرائم الاتجار بالأشخاص. وقال السيد كوستا "في هذه المناطق، يُعتبر اتجار النساء بالنساء هو القاعدة". وأردف مدير المكتب بقوله "إن ما يسبب الصدمة هو أن الضحايا

السابقات يصبحن متجرات. وعلينا أن نفهم الأسباب النفسية والمالية والقسرية التي تدفع النساء إلى جرّ نساء أخريات إلى برائن الرق".

### عمل السخرة: نقص الإبلاغ عنه وتناميه

الشكل الثاني من أكثر أشكال الاتجار بالبشر شيوعاً إنما هو عمل السخرة (١٨ في المائة)، ولكن هذه النسبة لا تقدم صورة حقيقية عنه. لأن عمل السخرة يُكتشف ويبلغ عنه على نحو أقل من الاستغلال الجنسي. ومن أسباب ذلك أن الاستغلال الجنسي ظاهر جداً في المدن وعلى جوانب الطرق السريعة بينما عمل السخرة خفي. وقال السيد كوستا "إننا لا نرى من الجمل سوى ذبله". وأضاف رئيس مكتب مكافحة الجريمة في الأمم المتحدة يقول "كم مئة ألف ضحية يخضعون للاسترقاق في مشاغل السخرة أو الحقول أو المناجم أو المصانع أو يقعون في شرك الاستعباد المنزلي؟ إن من المؤكد أن أعدادهم سوف تتضخم كلما عمّقت الأزمة الاقتصادية الهاوية التي يقع فيها الضحايا المحتملون وزادت الطلب على البضائع والخدمات الرخيصة".

### استغلال البراءة: الأطفال الضحايا

زهاء ٢٠ في المائة من مجموع ضحايا الاتجار في جميع أنحاء العالم هم من الأطفال. بيد أن الأطفال يشكلون غالبية الضحايا في بعض أجزاء أفريقيا ومنطقة نهر ميكونغ. فأصابع الأطفال الرشيقة تُستغل في تسليك شباك صيد السمك أو خياطة أنسجة البضائع الباذخة أو قطف الكوكا. كما يساء استعمال براءتهم في التسوّل أو يُستغلون في البغاء أو في الهوس الجنسي بالأطفال أو في المواد الإباحية. ويبيع آخرون كعرائس طفلات أو سائقي جمال. وقال السيد كوستا إن الأطفال يُستعبدون أيضاً في مناطق الحروب في أجزاء من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال: "فالفيتيان يتعلمون القتل قبل أن يتعلموا القراءة؛ والفيتيات يجبرن على الاسترقاق الجنسي قبل أن يصبحن بالغات". ومضى رئيس المكتب يقول "ويقع اللوم على المواقف الثقافية والتمييز على أساس جنساني أكثر مما يقع على الفقر. واستغلال الأطفال هو أشد جوانب الجريمة وطأة في شعورنا جميعاً بالعار".

### جميع البلدان تعاني

رغم أنه يبدو أن الاتجار يقتضي ضمناً تنقل الناس عبر القارات، فإن معظم الاستغلال يحدث بالقرب من بيوتنا. إذ تشير البيانات إلى أن الاتجار فيما بين المناطق أو الاتجار الداخلي هما الشكلان الرئيسيان من أشكال الاتجار بالأشخاص. وهناك أيضاً حالات ملحوظة من الاتجار البعيد المدى. فأوروبا تشكل الوجهة المقصودة بخصوص الضحايا المنحدرين من أكبر مجموعة من بلاد المنشأ، بينما يُتجر بالضحايا من آسيا إلى أكبر مجموعة من بلدان المقصد. بيد أن نسبة كبيرة من المتجرين الذين جرى اكتشافهم هم من مواطني البلدان التي حدث فيها الاتجار. وقال السيد كوستا "لا يتورّع المجرمون عن نهب لحم ذويهم، وهو ما لا تفعله حتى الحيوانات".

## إجراءات عاجلة لإنفاذ القانون

دخل بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص - وهو أهم اتفاق دولي في هذا المجال - حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣. ويبيّن التقرير أن عدد الدول الأعضاء التي نفذت البروتوكول على نحو جدي خلال السنوات القليلة الماضية قد تضاعف. بيد أن العديد من البلدان - وخصوصاً في أفريقيا - لا يزال يفتقر إلى الأجهزة القانونية الضرورية لتنفيذه أو الإرادة لتنفيذه. وقال السيد كوستا "هناك اتفاقات دولية قوية تضمن ألا تكون حياة الناس عرضة للبيع. وإنني أحثّ الحكومات على إنفاذها".

## محاورة المشكلة بعيون معصوبة

قال السيد كوستا "يزيد هذا التقرير من فهمنا لظاهرة أسواق الرق المعاصرة، إلا أنه يكشف أيضاً جهلنا". واعترف قائلاً "إن لدينا صورة عامة ولكنها انطباعية وتفتقر إلى العمق. ونخشى من أن تكون المشكلة أسوأ، ولكننا لا نستطيع إثبات ذلك بسبب انعدام البيانات ولأن حكومات عديدة تعرقل ذلك". ولذلك ناشد مدير المكتب الحكومات وعلماء الاجتماع تحسين جمع المعلومات عن الاتجار بالبشر والتشارك فيها. وحذّر من "أننا نحتاج إلى تشريح هذه المشكلة لكي نتصدى لجميع أشكالها. وإن لم نتغلب على أزمة المعرفة هذه فسنكون كما لو أننا نحارب المشكلة معصوبي الأعين".

وأهاب السيد كوستا على الأخص بالحكومات والقطاع الخاص والناس عامة أن يوسعوا ميدان الحرب على الاتجار بالأشخاص. وقال "إن ما يبعث على الأسى هو أن نضطر حتى إلى كتابة تقرير عن الرق في القرن الحادي والعشرين. ويجب عمل الكثير من أجل التقليل من ضعف الضحايا إزاء الخطر ومن أجل زيادة الأخطار التي يواجهها المتجرون وخفض الطلب على السلع والخدمات التي يوفرها الأرقاء المعاصرون".

\* \* \* \* \*

للحصول على المعلومات يرجى الاتصال:

Mr. Walter Kemp

Spokesman and Speechwriter

United Nations Office on Drugs and Crime

الهاتف: (+43-1) 26060 5629

الهاتف المحمول: (+43-699) 1459-5629

[walter.kemp@unodc.org](mailto:walter.kemp@unodc.org)